اللقاء الوزاري التشاوري الثالث لحوار ابو ظبي
إعلان الكويت
الكويت، 27 نوفمبر 2014

نحن، وزراء العمل و رؤساء وفود كل من أفغانستان والبحرين وبنغلاديش والصين والهند واندونيسيا والكويت ونيبال وعمان وباكستان والفلبين وقطر والمملكة العربية السعودية وسريلانكا وتايلاند والإمارات العربية المتحدة وفيتنام، المشاركون في اللقاء الوزاري التشاوري الثالث لحوار أبو ظبي الذي عقد في الكويت في 27 نوفمبر 2014،
وبعد أن استعرضنا التقدم العام الذي تحقق بشأن تفعيل *إطار التعاون الإقليمي* الذي سبق أن إعتمدناه في اللقاء الوزاري التشاور الثاني الذي عقد في مانيلا عام 2012،

وبعد استعراضنا لمبادرات تعاون إقليمي قدمتها حكومات جمهورية الفلبين ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة تتفق مع المبادئ التوجيهية المعمول بها في إطار التعاون الإقليمي المعتمد وتهدف إلى تحسين إدارة دورة العمل التعاقدي على نحو يزيد من نتائجها التنموية والمكاسب للعمال وأصحاب العمل ودول الارسال و الاستقبال الأعضاء في حوار أبوظبي،

وفي ضوء استعرضنا لمبادرات وطنية تنفذها حكومات ست من الدول الأعضاء هي بنجلاديش وعمان والفلبين والمملكة العربية السعودية وسريلانكا والامارات العربية المتحدة، تمثل ممارسات جيدة يمكن أن تثري وتوفر المعلومات اللازمة لتصميم وإطلاق مبادرات مماثلة من قبل حكومات الدول الاخرى الأعضاء في حوار أبوظبي،

وإذ أخذنا علما بالمقترحات التي قدمت لنا من ممثلي منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة المشاركين في أعمال لقائنا التشاوري ، والمتعلقة بكيفية مساعدة حكومات الدول الأعضاء في حوار أبو ظبي لتطوير وتنفيذ مبادرات مشتركة تهدف إلى تعزيز ممارسات عادلة وشفافة في مجال التوظيف والاستقدام،

وبعد إطلاعنا على مسودة نظام حوكمة حوار أبو ظبي التي قدمت من قبل حكومة دولة الامارات العربية المتحدة" وحكومة جمهورية الفلبين و تم رفعها الينا من قبل إجتماع كبار المسؤولين للاعتماد .

نعلن:
1- إعتمادنا للمشروع التجريبي النموذجي بشأن **"تنمية وتطوير المهارات و الاعتراف بها** كمبادرة إقليمية مشتركة لحوار أبو ظبي، ونيتنا متابعة التقدم الذي يحرزه المشروع والنتائج التي ستتمخض عنه بهدف التعاون في بلورة سياسات وآليات تمكن العمال الوافدين من خلال التدريب وإصدار الشهادات من توثيق مهاراتهم المهنية والاعتراف المتبادل بمهاراتهم الأولية والمهارات المكتسبة فيما بعد من خلال العمل، وتوفر لاصحاب الاعمال فرص أفضل لاختيار العامل الانسب مهاريا للوظيفة المتاحة وزيادة إنتاجية العمل، وتساعد في تحقيق أهداف بلدان الارسال والاستقبال في زيادة أعداد عمالتهم الماهرة وتنمية رأس المال البشري لديها. كما ندعو المنظمات الدولية المشاركة بما فيها البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية إلى مواصلة تقديم الدعم لهذه المبادرة.

2- إعتماد برنامج **"توعية وتثقيف وتوجيه العمالة المتنقلة حديثا للعمل"** كمبادرة إقليمية مشتركة لحوار أبو ظبي وسنقوم بمتابعة التقدم الذي سيحرزه البرنامج والنتائج التي ستتمخض عنه والتي تهدف الى تمكين العمال من خلال تنفيذ برامج التوعية التي تم تصميمها بشكل فعال و في إطار من التعاون بين دول الارسال و الاستقبال ، بما يتيح للعامل الإطلاع المسبق على البيئة التي سينتقل إليها، وبغية التأسيس لعلاقات عمل ناجحة ومثمرة ومستقرة .

3- إطلاق مبادرات مشتركة وتبادل المعلومات التي تم عرضها خلال هذه الدورة من الحوار كأفضل الممارسات على الدول الاعضاء الراغبة في الاستفادة منها .

4- ترحيبنا باقتراح المنظمة الدولية للهجرة إجراء الدراسة الميدانية حول "صناعة الاستقدام في آسيا وممارساتها في إطار تنقّل العمالة بين الدول الاسيوية المرسلة للعمالة و دول الخليج ، كما نطلب من المنظمة الدولية للهجرة أن تتولّى عرض نتائج الدراسة على الاجتماع القادم لكبار المسؤولين بدول حوار أبوظبي بنهاية عام 2015 من أجل مساعدة الدول الاعضاء في حوار أبوظبي لتنفيذ مبادرات ثنائية و/ او متعددة الاطراف من اجل تحقيق ممارسات عادلة وشفافة للاستقدام .

5- ترحيبنا بعرض منظمة العمل الدولية بشأن التعاون مع حكومات الدول الاعضاء في حوار أبوظبي للمساعده في تخفيض نفقات تنقل العمالة ، القضاء على ممارسات استغلال العمالة خلال مرحلة الاستقدام ،حماية حقوق العمال ، تطوير النظم و اللوائح و تعزيز آليات الرقابة على وكالات الاستقدام والتوظيف الخاصة ، مسترشدة في ذلك بمبادرتها المعنونة " ممارسات استقدام عادلة " والتي التي تأتي في إطار تنفيذ برنامج المنظمة " نحو هجرة عادلة ".

6- أننا، إذ ندرك بأن الجهود التي تبذلها الحكومات منفردة قد لا تأتي دوما بالثمار المنشودة، نؤكد عزمنا على العمل سويّة لمنع وحظر ممارسات التوظيف الاستغلالية والمجحفة التي تعرض العمال لأخطار كبيرة وتقوض حقوقهم الأساسية.

7- التأكيد على التزامنا بدعم و تعزيز حوار أبو ظبي باعتباره آلية حكومية تشاورية طوعية وإقليمية للدول الاعضاء ، وانطلاقا من هذا، إعتمادنا لوثيقة نظام حوكمة حوار ابوظبي التي قدمت لنا خلال لقاءنا الوزاري التشاوري الثالث كنظام رسمي معتمد لحوكمة حوار أبو ظبي .

إنتهى